

انعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية

محمد قويدري - جامعة الأغواط

- إن هذا الجدل يقودنا إلى صياغة بعض الأسئلة بياحا كالتالي :
- 1- ما هي انعكاسات النظام الجديد للتجارة العالمية على إقتصاديات الدول النامية ؟
 - 2- كيف يمكن للدول النامية الاندماج في المنظومة التجارية العالمية، بما يحقق لها أقصى منفعة؟
 - 3- ألا يعتبر الشروع في تشكيل تحالفات (تكتلات) بمثابة استراتيجية لتعزيز المركز التفاوضي للدول النامية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة ؟
- يمكننا صياغة الفرضيات على النحو التالي :

- 1- إن عملية النفاذ إلى الأسواق العالمية مرهونة بالقدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في الدول النامية.
 - 2- إن ضعف البنية الاقتصادية للدول النامية، لا يؤهلها للاندماج الإيجابي في النظام التجاري العالمي.
 - 3- إن اعتماد الدول المتقدمة على آليات حمائية جديدة مثل (الاشتراطات الصحية، والبيئية، ومعايير العمل، ومقاييس الجودة ... الخ)، يقلص حجم المبادلات التجارية للدول النامية، وخاصة تلك المصدرة للمواد الأولية.
 - 4- إن تشكيل تكتلات اقتصادية بين الدول النامية، بالإضافة إلى شراكات إقليمية، قد يفضي إلى تعبئة الموارد واستغلالها أمثل استغلال، ومن ثم الاندماج الإيجابي في النظام التجاري العالمي.
- إن محاولة الإجابة على الأسئلة السابقة واختبار مدى صحة الفرضيات، يقودنا إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي معتمدين الخطة التالية :
- أولا : أبرز إنجازات المنظمة العالمية للتجارة

ملخص : جدل كبير بين المفكرين والاقتصاديين حول مآلات اندماج الدول النامية ضمن المنظومة التجارية العالمية. إذ هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة وتعظيم المنافع من هذا الاندماج. في حين هناك من يعتبر أن النظام التجاري العالمي سوف يلتهم إقتصاديات الدول النامية. سوف نحلل هذا الموضوع من خلال المحاور التالية :

- أبرز إنجازات المنظمة العالمية للتجارة
- أثر تحرير التجارة العالمية على الدول النامية
- دعائم الاندماج الإيجابي للدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات المفتاح :

تمهيد : لقد أرسيت المنظمة العالمية للتجارة، ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT، أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة العالمية، حيث استهدفت تحريرها من القيود المفروضة عليها، سواء قيود كمية أو غير كمية.

ضمن هذا السياق ثار جدل كبير بين المفكرين والاقتصاديين حول مآلات اندماج الدول النامية في المنظومة الجديدة للتجارة العالمية، إذ هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة والاستفادة من الامتيازات المتاحة، مثل إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية، وزيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى تحويل التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة، إلى جانب استفادة مجموع المستهلكين من سلع وخدمات ذات جودة عالية ... الخ.

بالرغم من المزايا السابقة، والتي من المحتمل أن تتحقق، يمكن اعتبار أن النظام الجديد للتجارة العالمية من شأنه أن يؤثر سلبا على إقتصاديات الدول النامية، وذلك بجعل أسواقها مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية، بالإضافة إلى تشويهه أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين الدول المتقدمة (دول المركز) والدول النامية (دول المحيط).

ثانيا : أثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية
ثالثا : دعائم الاندماج الإيجابي في المنظمة العالمية للتجارة
وفيما يلي تحليل لكل عنصر على حدة :

أولاً : أبرز إنجازات المنظمة العالمية للتجارة :
ورثت منظمة التجارة العالمية (O M C) دور الجات (GATT) وهي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، عقب نهاية آخر وأطول جولة مفاوضات تجارية، حيث استمرت من 1986 إلى غاية 1993، عرفت بجولة الأروغواي، وكان آخر اجتماع لهذه الجولة في مراكش بالمغرب، حيث تم إقرار النتائج الرسمية وذلك في 15/أفريل/1994، ومع بداية جانفي 1995، بدأ عمل OMC بشكل رسمي باعتبارها الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف، حيث يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية، كما أنها عبارة عن منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية بين الدول. وقد أُنيطت بالمنظمة العالمية للتجارة جملة من المهام نوجز أهمها فيما يلي (1) :

- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأروغواي.
- الإشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف،
- إدارة نظام شامل وموحد لتسوية المنازعات،
- إدارة آلية لمراجعة السياسات التجارية،
- التعاون مع صندوق النقد الدولي F.M.I والبنك العالمي والوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة العالمية للتجارة O.M.C عقدت منذ تأسيسها أربعة مؤتمرات هي :

المؤتمر الأول : ديسمبر 1996 في سنغافورة

المؤتمر الثاني : ماي 1998 في جنيف - سويسرا.

المؤتمر الثالث : ديسمبر 1999 في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية .

المؤتمر الرابع : نوفمبر 2001 في الدوحة قطر.

وسوف نستعرض أهم إنجازات المنظمة من خلال العناصر الثلاثة الآتية (2) :

1- اتفاقية تكنولوجيا المعلومات : تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز الاتفاقيات التي أنجزتها المنظمة، حيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول عام 1996، ووقعت عليها 43 دولة معظمها من الدول المتقدمة، والتي تنتج 93% من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات، وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم الدول الموقعة، بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25% سنويا إلى غاية سنة 2000. بالإضافة إلى أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.

2- اتفاقية الخدمات المالية : بدأت منظمة التجارة العالمية مفاوضات الخدمات المالية في أفريل 1997 وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس العام، وهذا يعتبر أحد الإنجازات الهامة التي حققتها OMC.

ويشتمل قطاع الخدمات المالية (كما حدد في جولة الأروغواي) :

- أ- قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به،
- ب- البنوك والخدمات المالية الأخرى.

ولقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها :

- فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، وكذلك شركات التأمين، بحيث تعمل جنبا إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية.
- التزام الشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة بأن تبيع خدماتها إلى عملاء في دول أخرى، بمعنى أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدولة المضيفة ليس ضروريا.
- الالتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة (رأسمال أجنبي ورأسمال وطني) بأن تزاوّل أعمالها في الدول المضيفة.

هذه الاتفاقية ستجعل الأسواق الدولية مفتوحة أمام العالم الخارجي، وبالتالي يمكنها أن تستفيد من التدفقات الرأسمالية التي تتجه إليها، بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتقدمة في عالم المال والبنوك.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مسالة التحرير المالي قد تسوق معها ازمانات خانقة، على غرار أزمة جنوب شرق آسيا

على 38%، ولا علاقة لهذه النسبة الأخيرة بسعر الرسوم، فهي تمثل نسبة هبوط الإيرادات فقط. وينطبق هذا الوصف على البلدان النامية حيث كان المعدل العام لأسعار رسومها الجمركية 15.3% قبل جولة الأوروغواي فأصبح 12.3% بعدها. بلغ التخفيض ثلاث نقاط مئوية، أي أعلى من التخفيض في الدول الصناعية.

لكن الأمر المهم لا يتصل بكيفية حساب الهبوط، بل بتأثيره على التجارة العالمية، وبالتالي على اقتصاديات الدول النامية. إن المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جداً، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية، تفرض على الواردات من الدول النامية بما فيها العربية، ولم تستطع هذه البلدان، بسبب ضعفها، وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها. وعلى هذا الأساس، من المحتمل أن يترتب عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الطلب على السلع الصناعية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة (4).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما ينجر عنه من قيود اجتماعية، واقتصادية. كما أن الدول المتقدمة، وبمحة احترام معايير الجودة والصحة، من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية.

2- أثر تحرير التجارة العالمية على المنسوجات والملابس : يعد قطاع المنسوجات والملابس ذا أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان النامية (بما فيها الدول العربية) حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الدول العربية 854 ألف شخص يشتغلون في 76 ألف منشأة. 3/4 من هؤلاء العمال في مصر وتونس والمغرب (5).

طبقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، تم إلغاء اتفاق الألياف لعام 1974 (6) وتحرير تجارة المنسوجات في ظل اتفاق متعدد الأطراف وذلك بغية السماح بفرص أوسع للنفوذ إلى الأسواق العالمية.

وأمرىكا اللاتينية. الأمر الذي يدفع باقتصاديات الدول الناشئة إلى ضرورة التعامل مع هذا الانفتاح بنوع من الحيطة والحذر.

3- إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية : وذلك بواسطة تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل، مصمم لزيادة قدرتها على زيادة تجارتها الدولية، وفي هذا السياق، قررت دول الاتحاد الأوروبي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل (3). كما قررت U.S.A تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر بأن المنظمة العالمية للتجارة، ومنذ نشأتها عام 1995، استطاعت أن تبحث وتبث في بعض الموضوعات التي هي من صميم عملها. إلا أن أمامها العديد من المسائل التي تحتاج مناقشات مستفيضة ومفاوضات مضنية، أهمها : *التجارة العالمية والبيئة، *التجارة والاستثمار الأجنبي، التجارة وسياسة المنافسة، مستقبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ... الخ.

ثانياً : أثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية :

منحت الاتفاقيات متعددة الأطراف للدول النامية - ومن بينها الدول العربية - فترة انتقالية بغية تطبيق أحكام ولوائح المنظمة، وبذلك تكون على استعداد للاستفادة من المزايا الممنوحة لها، بالإضافة إلى تحمّل جميع الأعباء. وفيما يلي بعض الآثار المترتبة على تحرير التجارة العالمية :

1- أثر تحرير التجارة العالمية على السلع الصناعية : تلتزم الدول الأعضاء في OMC بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية. كما أن جولة الأوروغواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38% في الدول الصناعية و19% في البلدان النامية.

إن هاتين النسبتين توحي بأن المجموعة الأولى خفضت رسومها بنسبة عالية تعادل ضعف نسبة التخفيض في المجموعة الثانية (3). والواقع أن كلا من هاتين النسبتين كان نتيجة حساسية للعلاقة بين سعر (تعريفية) الرسوم الجمركية قبل وبعد جولة الأوروغواي. قبل هذه الجولة كان المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية 6.3% وانتقل بعدها إلى 3.9%. بلغ التخفيض إذن 2.4 نقطة و6.3% ليحصلوا

أما الاعتماد على الحبوب المستوردة لتغطية العجز الداخلي فقد بلغ 80% بالنسبة للجزائر و70% بالنسبة لكل من المغرب وتونس، أما مجموع المواد الغذائية المستوردة فقد شكلت ما نسبته من مجموع الواردات، 26% بالنسبة للجزائر و15% بالنسبة للمغرب، و30% بالنسبة لتونس، و30% بالنسبة لموريطانيا.

بالإضافة إلى أن الصادرات الزراعية للدول العربية تقدر بأقل من 7 مليار دولار أي 1% من الصادرات الزراعية العالمية، أما وارداتها فتتفوق 28 مليار دولار أي 6% من الواردات الزراعية العالمية في ذات الوقت وعلى صعيد المنظمة العالمية للتجارة، لا توجد معالجة حقيقية لهذه المعضلة، بل إن التبعية الغذائية للدول النامية تتعاظم تدريجياً، وتدفع باتجاه تفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، ومن جهة أخرى، قد يترتب على تحرير السلع الغذائية بعض الآثار الإيجابية مثل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية، نتيجة زيادة الحافز الاستثماري إلا أن الأمر يتوقف على ضرورة الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعّمة من قبل الدولة (8).

4- أثر تحرير التجارة العالمية على قطاع الخدمات : أصبحت تجارة الخدمات (9) تحتل مركزاً مهماً في التجارة العالمية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار دولار، أي خمس التجارة العالمية، حيث تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارتها. وقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا 939 مليار دولار أي ثلث صادرات العالم. في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار أي 2.1% فقط من صادرات الخدمات في العالم. وتبلغ وارداتها 38 مليار دولار أي 2.7% من الواردات العالمية.

استناداً إلى المبادئ العامة التي تسري على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، والمتعلقة بالدولة الأولى بالرعاية، وشفافية السياسة التجارية، والمعاملة الوطنية، إذ على كل عضو أن يمنح حالاً وبدون شروط معاملة متساوية لجميع الأعضاء كما هو ملزم بمعاملة خدمات دولة أخرى معاملة الخدمات المحلية، وعليه أيضاً نشر القوانين والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات.

وتجدر الملاحظة أن بعض الدول النامية، بما فيها بعض الدول العربية (مثل : السعودية، مصر، تونس،

إن الاتفاق الجديد لم يحرر كلياً تجارة هذه السلع، بل تعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات، يتم خلالها، وعلى التوالي تحرير 16%، 17%، 18% و49% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع. إن الدول النامية تعبر في أكثر من مناسبة عن امتعاضها الشديد لعدم احترام الدول الصناعية للتزاماتها.

كما أن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس أدى تلقائياً إلى ارتفاع الرسوم الجمركية، تحت غطاء مكافحة الإغراق، أو ضرورة الإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى أن خفض وإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة لبعض الدول النامية سيجعلها تواجه منافسة شديدة من قبل دول أخرى أكثر كفاءة مثل الدول المصنعة حديثاً (الدول الآسيوية)

3- أثر تحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة : بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بسنة واحدة، تم الاستعاضة عن ما نسبته 30% من القيود الكمية التي كانت مفروضة على المنتجات الزراعية، برسوم جمركية، وبذلك التزمت الدول المتقدمة بتقليل هذه الرسوم تدريجياً خلال ست سنوات بنسبة معدلها 36%، وخلال عشر سنوات بنسبة معدلها 25% فيما يخص الدول النامية، أما الدول الأقل نمواً، فهي غير مجبرة على تقليص رسومها الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية.

نشير هنا، إلى أن الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية ومنها بعض الدول العربية، تعتمد على اتفاقات تفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي وبالتالي لا تتأثر هذه الصادرات بعمليات تحويل القيود إلى رسوم أو بتقليص الرسوم إلا بعد انقضاء مدة تلك الاتفاقات، لكنها تتأثر سلباً حال انفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة للدول غير المنتمة لتلك الاتفاقات، وبالتالي سوف تتضرر صادرات الدول التي تفتقر إلى الميزة التنافسية.

إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف، يدفع بالدول الصناعية إلى رفع الدعم على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تتكبد الدول النامية خسائر كبيرة. وفي هذا السياق، فقد تجاوزت فاتورة الغذاء لدول اتحاد المغرب العربي سنة 1994 خمس مليارات دولار (7).

ممكنة، ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا وبراءات الاختراع إلا بشروط تضعها الدول المتقدمة.

وفي هذا السياق، تعد صناعة الدواء في الدول النامية من التحديات الكبيرة نظرا للقيود التي تفرضها الدول صاحبة الاختراع. وتجدد الإشارة هنا إلى أن الدول العربية استهلكت سنة 1997 ما قيمته 3840 مليون دولار من الأدوية، الأمر الذي ينم عن التبعية للدول المتقدمة. وعلى هذا الأساس، طالبت الدول النامية، بقيادة الهند والبرازيل من الدول المتقدمة، السماح لها بإنتاج أدوية خارج براءات الاختراع، في إطار سياستها للصحة العامة، وذلك بغرض مواجهة الأمراض والأوبئة مثل الإيدز والسل والملاريا.... إلخ.

إن مقدرات الدول النامية لا تسمح لها في الوقت الراهن باكتساب ميزة تكنولوجية وابتكارية، إذ الأمر يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير، وذلك يعد مشروعا جدد مكلف. وعليه قد تكون مشروعات الشراكة مع الطرف الأجنبي مسألة إستراتيجية لتضييق الفجوة التكنولوجية، والحد من التبعية المطلقة للعالم المتقدم.

6- أثر تحرير التجارة العالمية على الحقوق الاجتماعية للعمل :
يعتبر موضوع التجارة وحقوق العمل من أكثر الموضوعات التي هي محل خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية. وقد تم إثارتها خلال المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة عام 1996، وأدرج في جدول أعماله ما يسمى " بالمعايير الأساسية للعمل "، حيث طالبت الدول المتقدمة بأن تكف الدول النامية عن استخدام العمالة من صغار السن وذلك للمحافظة على حقوق العمل. وأي تجاهل لهذه الحقوق يقود إلى إفساد مبدأ التبادل الحر وإبطال مشروعيتها.

إلا أن الدول النامية ترى بأن إثارة هذا الموضوع من قبل الدول المتقدمة هو بغرض إضعاف قدرتها التنافسية (أي الدول النامية) وتبرير ذلك هو أن تكلفة ساعة عمل في الدول الصناعية أعلى من كلفتها في الدول النامية ففي عام 1995 بلغ معدل تكلفة ساعة عمل في قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية 17.2 دولارا، في حين بلغت تكلفة ساعة عمل في البلدان النامية أقل من دولار واحد وبما أن كلفة العمل تعتبر محددًا لسعر السلعة، فيصبح إذن، مستوى أسعار السلع المماثلة مرتفعًا في الدول الصناعية

الإمارات العربية المتحدة، الأردن، المغرب) قد شهدت نموًا في قطاع الخدمات، وتكوين حصيلة هامة من النقد الأجنبي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في هذا المجال نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية التي تمتلكها الشركات الأجنبية، وبالتالي فقدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية ضعيفة.

إن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية والمصرفية ينتج عنه خسائر عديدة للدول النامية، بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها داخل الدول النامية. هذه الخسائر تتعلق بتأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الاقتصادية للدولة، كما يمكن أن تتأثر الصناعات المالية الوليدة بالمؤسسات الوطنية.

في مجال السياحة، تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية، في المركبات السياحية والمنتجعات والفنادق، دون مراعاة أولويات التنمية في الدول النامية، مما يخلق فجوة بين طبقات المجتمع، يصعب - مع مرور الوقت - سدّها. وعلى العموم، فإن وضع الدول النامية بما فيها الدول العربية، يتطلب التدرج في تحرير قطاع الخدمات، يتم من خلالها تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي حتى تتجانس مع المتغيرات الجديدة بالإضافة إلى ضرورة ترتيب الأولويات والحرص على المصالح الأمنية والاقتصادية الاستراتيجية.

5- أثر تحرير التجارة العالمية على حقوق الملكية الفكرية :

تعود جذور حماية هذه الحقوق الفكرية (10) إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، واتفاقية BERNE لعام 1971 التي تناولت حقوق التأليف، كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشأت عام 1967، مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين وتضم 157 دولة. وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ورغم معارضة غالبية الدول النامية، انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة الأوروغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة. والواقع أن مناقشة الملكية الفردية في إطار G.A.T.T. أو في إطار O.M.C، لا تعدو أن تكون محاولة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعاتهم العلمية، والانفراد باستغلالها لأطول مدة

- التخفيف من الأعباء التي تتكبدها الدولة، دعماً للمنشآت الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم، والبحث العلمي، والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية، والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية،
- توفير مناخ استثماري مناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي بغية اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- توفير إطار قانوني وتجاري يتسم بالشفافية، والعمل على تبسيط إجراءات التقاضي لفض المنازعات، من خلال نظام قضائي متخصص في المعاملات التجارية والمالية.
- تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص (خاصة إذا كان الهدف تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال)، مع الاعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة، تحقق بيئة مناسبة لتصحيح الاختلالات، مع ترشيد عمليات الاستيراد، والعمل على زيادة القدرة التصديرية.
- تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال، وتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في البيانات، مع ضرورة اتباع القواعد المالية المحلية والدولية التي تكون أكثر استجابة لمتغيرات السوق.
- اعتماد الحكم الراشد وزيادة الشفافية ودمقرطة الحياة السياسية ومحاربة الفساد الإداري والسياسي.

2- الشروع في تشكيل تحالفات سياسية وأمنية : وينسحب هذا العامل على الدول التي تجمع بينها قواسم مشتركة، مثل الدول العربية، على اعتبار أن أي مشروع تكاملي يتوقف أساساً على توفير الشروط الضرورية للتكامل مع الإرادة السياسية للنخب الحاكمة، بالإضافة إلى التعجيل باعتماد منظومة أمنية إقليمية (عربية) وذلك بغية صيانة أمن الأفراد والدول من داخل الإقليم، بدلا من استيرادها من الدول صاحبة الهيمنة (مثل أمريكا وبريطانيا) لقاء تكلفة سياسية واقتصادية واجتماعية جدّ باهضة.

3- تأمين دور التكتلات الإقليمية والقارية : إنّ العالم كان وسيظل تنحاذبه أقطاب متعددة، إذ إنّ فرضية القوة الاقتصادية الوحيدة والمهيمنة، لا تلبث وأن تتلاشى، ولذلك تعدّ إستراتيجية تشكيل تكتلات اقتصادية بالنسبة للدول النامية (الدول العربية)، ذات أهمية قصوى وجب تأمينها. فبالنسبة للدول العربية، يعد مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إطاراً "مواتياً" يؤدي إلى زيادة تبادل المنافع والمكاسب فيما بين الدول العربية، وهو أمر يعزز من إمكانيات الاندماج الإيجابي في المنظومة التجارية العالمية.

ومنخفضاً في الدول النامية. ومن هنا تظهر إشكالية القدرة التنافسية في التجارة العالمية، خاصة في القطاعات التي لا تتطلب مهارة تقنية عالية.

وبذلك، طالبت الدول النامية مناقشة موضوع العمالة لدى منظمة العمل الدولية، باعتبارها الجهاز المختص لمناقشة هذه المشاكل. وتجدد الإشارة هنا، إلى أن توسيع دائرة تشغيل الأطفال سوف تحرمهم من فرص التعلّم وتجعلهم غير مؤهلين لإحداث تنمية اقتصادية أساسها التنمية الاجتماعية.

تشير إحصائيات جامعة الدول العربية خلال 1999، أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 سنة يشكلون 10% من القوة العاملة في مصر، و20% في اليمن، و23% في موريتانيا. لكن لا تأت هذه الظروف من رغبة السلطات العامة بل من الظروف الاقتصادية الصعبة، ولذلك لا يمكن احترام الحقوق الاجتماعية للعمل دون معالجة واقعية لتلك المشاكل (11).

ثالثاً : دعائم الاندماج الإيجابي في المنظمة العالمية للتجارة :

إن ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر تكشف عن نوايا الدول المتقدمة المتمثلة في بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية، وإجبارها على التكيف- طوعاً أو كرهاً - مع النظام التجاري العالمي. وبغية تامين اندماجها، مطلوب من الدول النامية (بما فيها الدول العربية) الاستناد إلى جملة من الدعائم، بيّناها كالتالي :

1- تفعيل دور الدولة : إنّ طبيعة وحجم الضغوطات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية (بما فيها العربية) يتطلب إعادة الاعتبار لوظيفة الدولة كمحركٍ للتنمية الاقتصادية، دون عزلها عن محيطها الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق تعمد الدولة، من خلال أجهزتها ومؤسساتها، على تبني إصلاحات اقتصادية (إلى جانب إصلاحات اجتماعية وسياسية) رشيدة ومجدية تتمحور أساساً حول (12) :

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة، عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص،

سعيها لتحرير التجارة، إنما بغرض تعظيم منافعتها على حساب مقدرات الدول النامية، ويبرز ذلك من خلال ما يلي :

- إنَّ الدول المتقدمة تماطل في تنفيذ بعض التزاماتها الخاصة بتحرير التجارة وخاصة في قطاعي الزراعة والمنسوجات، في حين تضغط على الدول النامية، برغم أنَّ ذلك (أي تحرير التجارة) سوف يكسبها العديد من المزايا، إلاَّ أنَّ الواقع أثبت اختلافا كبيرا في القواعد التجارية.
- إنَّ ظاهرة الاندماج المتزايد للشركات العملاقة، قطع الطريق أمام جهود الشركات المحلية في الدول النامية، وأفقدها القدرة التنافسية وإمكانية النفاذ إلى الأسواق الأجنبية.
- إنَّ خيار الدول النامية للاندماج الإيجابي ضمن النظام التجاري العالمي الجديد، مرهون بمدى استعداد هذه الدول لاعتماد تدابير فعالة ورشيطة في المجال السياسي والاقتصادي وما يتصل بهما، إذ تقود إلى بناء اقتصاد تنافسي.
- إنَّ المنظمة العالمية للتجارة مدعوة، بكل ما تملك من أجهزة ولوائح تنظيمية، للمساهمة الجادة في إحداث تنمية مستدامة في الدول النامية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة حتى أكتوبر عام 1999 بلغ أربع عشرة دولة (13). وتكمن الأهمية النسبية للدول الأعضاء في أنها تمثل 180 مليون نسمة أي 66% من مجموع العالم العربي والبالغ عددهم حوالي 260 مليون نسمة. وبالتالي فإنَّ فرص الاستثمار والنفاذ إلى سوق كهذه، سوف يزيد من التجارة البينية وفقا لاقتصاديات الحجم والوفرات التي تنتج عن إقامة الوحدات الإنتاجية، ووفقا لمقتضيات السوق لكبير، الذي تستهدفه الشركات العربية والشركات الدولية في إطار العولمة واندماج الأسواق العربية في السوق العالمي. كما أنَّ الدول النامية (بما فيها بعض الدول العربية) مدعوة لتعظيم منافعتها في إطار اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الإقليمية الأخرى.

الخلاصة : لقد تناولنا ضمن هذا الموضوع، بعض الآثار المحتملة لاندماج الدول النامية في النظام التجاري العالمي، حيث تأكد، وعلى أكثر من صعيد أن الدول المتقدمة، حال

الهوامش والمراجع :

- (1) فضل علي مثنى : الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000، ص 86.
- (2) نبيل حشاد : الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار الجي، مصر للطباعة والنشر، ط2، 1999، ص 28 - 29.
- (3) www.aljazeera.net/in-depth/international_com/2001/page_consultée_le_08-11-2001/
- (4) علي حافظ منصور: تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع - الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف 29-30 أكتوبر 2001، ص 11.
- (5) لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على نشرة الاحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 1998.
- (6) إنَّ تطبيق هذا الاتفاق كان بغرض حماية منتجات البلدان الصناعية من منافسة سلع البلدان النامية.
- (7) HAROUN.T : « Les opportunités d'intégration économique au Magreb. Approche théorique et perspectives concrètes » Thèse de doctorat en sciences économiques. NICE Sophia-antipolis 1998 p.216
- (8) صالح صالحى : " الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية " سطيف 29-30 أكتوبر 2001، ص 8.
- (9) تشتمل أنشطة الخدمات على عدة عناصر أهمها : خدمات الأعمال (القانونية، المحاسبية، الهندسية، الصحية ... الخ) خدمات الحسابات الآلية (تصميم وتنفيذ ومعالجة البرامج ...)، خدمات بحوث التطوير، خدمات الائجار والتأجير (السفن، الطائرات، العتاد...) خدمات التسويق والاستشارات الإدارية والعلمية، خدمات التوزيع، الخدمات التعليمية، الخدمات المالية، الخدمات المصرفية، الخدمات الصحية (العيادات، الخدمات الاجتماعية ...)، خدمات السياحة والأسفار، خدمات النقل، ... الخ.
- (10) تشتمل حقوق الملكية الفكرية : العلامات التجارية، حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها، منشأ السلعة، التصميمات الصناعية، براءات الاختراع، التصميمات التخطيطية (الرسوم الطبوغرافية) ... الخ.
- (11) www.aljazeera.net/in-depth/international_com/2001/page_consultée_le_25-11-2001/
- (12) محمد مصطفى العبد الله : " التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية "، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر - مركز الوحدة العربية 1999، ص 36-37.
- (13) عبد الرحمن صبري : " منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح " بنك الكويت الصناعي، سبتمبر 2001، ص 3